

بناء على ان العلم شخص لا زمان ويتعد ويتعد واما في الالفاظ فلانه المقر عدم  
تخلل لعدم بين العيين ومن البين ان الالفاظ الحاصلة في زمان لو كانت عين الالفاظ الحاصلة  
في زمان اخر لزم تخلل لعدم بين العيين والى على ط والمقدم مثله فيلزم تعدوها وايضا ان  
الاعراض لا يكون الا بشخص موضوعاتها فالالفاظ الحاصلة بشكل زبد غير الالفاظ الحاصلة بشكل عرو  
والا يلزم شخص الاعراض بعدم شخص موضوعاتها لا يقال ان الزمان غير داخل في الشخص وكذا  
المكان فالذليل الاول يقتضي دخول الزمان والى في يقتضي دخول المكان لا نأقول ان الدليل  
الانى في يقتضي الشخص شخص الموضوع وهو ليس بمكان بل المكان معتبر بالقياس الى الموضوع  
وايضا ان عدم دخول معتبر بالقياس الى الموضوع لا بالاعراض وان الدليل الاول يقتضي  
التعد بسبب تخلل لعدم لانه موجب للسبب مقارنة الزمان كما عرفت فالحق ان اسم  
الكتب على هذه النقا در النك ايضا من اسماء الاجناس لانها موضوعات للغة والمنشئة من الالفاظ  
ومن المعاني ومن لم يكن منها قاذرة عرفت حوالا كنه نفس حوالا جزئها فان الكتاب اذا كان  
منقسم الى عينة ابواب مثلا كان كل باب والاعلى جزء مدلول الكتاب قالا حتم لا الحاصلة في  
الكتاب المذكور حاصلة في كتاب منه فكان ان اسم الكتاب من اسماء الاجناس على اللاحق فكذا  
اسم كل باب من الابواب المذكورة من اسماء الاجناس لان الالب الاول مثلا ليس عبارة عن  
الطائفة المذكورة المخصوصة المعينة بالعين الشخصية من النقوش والالفاظ والمعاني والكتب  
بل هو عبارة عن الطائفة المخصوصة المعينة بالعين النوعية من النقوش والالفاظ والمعاني والكتب  
منها تانيا او ثلثا وتلك ظلم للادنى وراية وليكن هذا اخر ما قصدناه في هذا الرسالة و  
ونحمد الله على تمام والقاهرة على نيته والحمد لله دائما

تمت الرسالة

سنة الرحمن الرحيم

يقول الفقيه محمد الامدى لا كان بحث العلم اصعب المباحث العميقة تكون متوقفا على الظاهر الدقيقة  
اردت ان اجمع مواقف معا صده وما دى مسألتي في رسالتي حتى يكون معيارا لا يجانبه من التقرير  
حيث ان الالفاظ في وقت التخرير توقفت لها بعواذ الله الملك الكريم على العلم حصوله وقصود  
الانى بدى فقط والاول بعزم واكسب على اللاحق وكل منهما يوجد في التصور والتصديق والتصور  
اما كل واحد فيكون التصور ركنا او جزئيا بالعرض على التحقيق على مذهب المحققين وعلى ربح اقول ان  
الكتاب كما خلقه ان شاء الله وهذه التفسيرات مما اتفق عليها جميع الفرق وانما الاختلاف حقيقة  
من حيث هي هي فالتفسير بيان الحقيقة على مذهب الحكماء حتى تظهر كيفية القسمة وحقائق القسمة  
على كل منها فالتفسير الفلاسفة العلم هو الصورة الحاضرة عند الذات المجردة وفيه مذهب اهل  
ان العلم من العلوم ماهية وهو مذهب المحققين واتعا نفسا الى حصوله في المخصوصة باعتبار حصوله  
الى ضرورة ان تلك الاعيان الموجودة بالوجود الاصيل ماهية ووجودا على ان يكون القياس بالاعتبار  
عنه ماهية وغيره وجودا فالاول حصوله والى في حصوله على مذهبهم والاول قوى لان حصوله لشيء عند

عند المدرك بالوجود الاصيل اقوى من حضوره عنده بوجوه داخلية فبعض المحصورى بوجه في جميع المقولات على معنى ان فرادته يكون فردا واحدا لا جناسا لهالة لا على معنى العوض لها والمحصول باعتبار كونها علميا من حيث هو هو من الامور الاعتبارية وليس بدخل تحت الاجناس لعدم دخوله تحت الوجود الاصيل فلا يمكن دخوله تحت مقولة موافقة لمقولة المعلوم ولا مخالفة لمقولة قطريان اما جهة الموجوده في العقل معلومة بالعلم المحصورى وان كانت على نفسها من حيث وجودها بالوجود الاصيل فكل علم حصولى من الامور الاعتبارية وبعض العلم المحصورى كذلك وهو المحصورى لاجماله اما جهة الموجوده في العقل بنده هو محصور ولحق ان تضاعف الصورة على هذا المذهب فخرجنا عن الاعتبار ولا بالذات بل تضاعف فيها باعتبار انما يجوز على مذهب هائل الشباح كما سنذكره فحاصل الكلام على المشهور ان بعض ما يصدق عليه العلم المحصول يصدق عليه المعلوم بالعلم المحصورى بشرط تغير المجهول وعلى التحقيق لا شئ مما يصدق عليه المعلوم بالعلم المحصورى يصدق عليه العلم المحصول فان قلت لا يمكن العلم بالشئ من الوجه على هذا المذهب لان العلم بالوجه غير العلم بالوجه بل هو عين الوجه ما يمتنع مع العلم بالشئ من الوجه تحقيقا في الرسوم وفي اطراف بعض القضايا فان قلت فرق بين العلم بالوجه وبين العلم بالشئ من الوجه فان المعلوم في الاول نفس الوجه وفي الثاني في زوال الوجه لا يقال بل مقصودنا من الاول لا يرد ليس عدم تحقق الاثبات بينهما حتى يجاب بما ذكرنا بل لزوم عدم تحقق العلم بالشئ من الوجه لاننا نقول ان المقدمة القائلة بان العلم بالوجه غير العلم بذى الوجه كما تقتضى عدم الاثبات تقتضى ايضا لزوم العلم المذكور فاجوب مطابق لسؤالنا ونفصل ان المحققين ذهبوا الى ان العلم بالوجه غير العلم بذى الوجه ولم يذكروا الاستدلال على استلزام العلم بالوجه من حيث كونه لا للملاحظة ذى الوجه العلم بذى الوجه من تلك الجهة فلهذا حكموا بان الفرق حاصل بين العلم بالوجه وبين العلم بالشئ من الوجه فانهم لم يذكروا ما يثبت ان العلم بالوجه ليس بقوله بوجوه العلم بالشئ من الوجه فضل عن الفرق بينهما فظهر ان القائلة بالفرق بينهما قانونا باستلزام العلم بالوجه من حيث كونه لا للملاحظة ذى الوجه العلم بالشئ من الوجه وان القائلة باستلزام قانون بالفرق فان قلت في وجه تخصيص الاشكال بهذا المذهب قلت وجه عدم وروده على الاشباح وذلك لفظ فان قلت علم مذهب المذكور يلزم ان لا يضيف العلم بالمطابق مع انه في يوصف بالذات مطابق ايضا فقلت ان تصاف بالمطابق والذات مطابق ليس للاعتبار حاكما باعتباره تصور فان جميع القصورات مطابقه لا غير فانما رئيسا متجها هو محجر في الواقع وحصل فيها تماثورة الانسان يكون ذلك التصور مطابقا لمعنوم والمتصور هو الانسان وانما الخطا في الحكم بان الانسان فان قلت هذا فانما يتم اذا رئيسا متجها من بعيد وهو في الواقع حجب حصل منه في ذاتنا تصور الانسان فاعتقدنا بان الانسان لا يتم تقديره بوجهها الى ذلك السبع بوصف الانسان بان يجعل عنوانا له وحكم عليه بان لا يبال العلم وصنعة كائناته فان السبع على التقدير الاول متصور بان شئيه وحكم عليه بالانسانية



وعلى تقدير الثاني بالانسانية وحكمه على العالم بالعلم فيكون التصور في التقدير الاول مطابقا للتصور  
 وانما الخطا في الحكم وفي التقدير الثاني ليس مطابقا للتصور لان التصور هو المحرك للتصور هو صورة  
 الانسان **قلت** هذا لا يرد في ما يمكن وقوعه بالفرق بين في الواقع وبين مبدأ الاستمرار اي  
 المعلوم بحسب زعم العالم وبما ان كون المطابقة وصفا للمعلوم بحسب الزعم وبما ان الشيء المحرك  
 من بعد الذي هو محرك في الواقع اذا التصور بالانسانية وجعل الانسانية عنوانا له يلزم ان يجعل  
 الشيء الذي هو محرك في الواقع قدرا من الانسان والالم يحكم ان يحمل عليه الاضافة المتحركة المخصوصة  
 بالانسان فيكون الشيء محركا في الواقع وانسانا بحسب الزعم فالصورة الانسانية مطابقة للمعلوم  
 بحسب الزعم اي عينه ما بينه وعمره وجودا ويدا على ما ذكرنا كون العلم بالشيء لازما من العلم بالوجه  
 من حيث كونه لا لحاظه وقدره فغل بعض الاقاصد عن ذلك وقال ان تحقق الفرق بين العلم  
 بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه يقتضي وجودا للمطابقة في التصور ايضا وقدره ان  
 ذلك يدل على تحقق المطابقة فقط فظهر ما ذكرنا فاما المانية المجردة موجودة في النظر ومطلو  
 لا يعقل والاشياء على اوجه في امثال ذلك لم يكن شي من التصورات بمطابقة للتصور  
 بل هو مطابق للتصور على الوجه المذكور وعدم المطابقة للمعلوم في نفس الامر غير متضمنه لهذا العلم  
 في عنوان الموضوع الانصاف الفعلي ولو حسب الفرض حتى مل الكلام على ذلك القضاء فان قلت  
 ان الفاعل ما ذا يقول في مثل هذه القضاء قلت ان الفاعل في غير قابل يكون العلم عن المعلوم  
 ما بينه بل هو من اصل التباح على التحقيق فالصورة يصف بالمطابقة واللامطابقة عند اتصال  
 كما سنده ان شاء الله **قلت** ان العلم اذا كان عين المعلوم مانية وغير موجودا لم يكن للمطابقة  
 جائزا اصلا لا في التصور ولا في التصديق **قلت** هذا لا يرد في النظر حصره في التعريف كبر خارج الى  
 المبنى على امور دقيقة وبما ان التقدير سواء كان بسيطا او مركبا يحتاج وجوده الى تصور تابع  
 فكل من تلك التصورات مطابق للتصور بحسب الزعم كما عرفت انما فيكون التصديق مطابقا للتصديق  
 بحسب الزعم وعدم مطابقة ليس بالانتماسية الى التصديق في نفس الامر والواقع وانما حصلنا في ان  
 جميعا كان الانسان متصورا بالصورة الانسانية والمجرب بالصورة المجربة والواقع بالصورة الازلية  
 فجميع تلك الصورة مطابقة للتصورات من حيث هو مع قطع النظر عن الواقع وعدم المطابقة للمعلوم  
 بالنظر في الواقع ويتكسر عند الجواب على ما علم بما حث القضاء بالكونية من ان القضاء وجودا  
 اربع وان الوجود الفعلي والعلني بالوضع والعقلي والخالج بالطبع وان دلالة الشبه بال  
 الازلية على تجريه لا تقتضي وجود مدلولها وان التصديق لا يثبت على الدلالة بل قد يوجد الدلالة  
 مع كذا القضية كما في المذكور لا يقال ان يكون مدلول القضية المعقولة التصديق والذات احتمال  
 عقلي يقتضي كون التصديق متربا على الدلالة لا تافعل كون التصديق مدلول لا الوجوب وجود التصديق  
 حتى يكون متربا عليه لا يقال ان كون التصديق مطابقا للتصديق بحسب الزعم مانية على غير العقليين  
 بان اجزاء القضية ثلثة ولا يتم على مذهب العقليين بان اجزاء القضية اربعة لان مدلول القضية على  
 المنهية وان اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاد معد وعلى المذهب الثاني نصف الموضوع بالمحمول

بالجمل مطابق لنفس الامر وليس مطابق لما قلنا نقول ما اولا فلان العالمين يكون اجزاء العينية  
اربعة من اهل الاشباح فلا يضر عدم التمامية بالنسبة اليهم واما ثانيا فلانه لا يلزم من كون  
الاشباح في نفس الامر مدلولاً كونها متحققة كما عرفت فاعرفنا ما ذكرنا ظاهره كما كان  
تحقق العلم بحضوره والعلم المحصول في التصديق ليس له باعتبار الصورة او لفظة في شرط  
اوسط تحقيق المطابقة فيه وكذا تحقق الكلية والجزئية في التصديق ليس له باعتبار تلك التصورات  
وذلك قد وناها ان العالم المحصول في العلم ما بينه وجوداً والحضور في عينه ما بينه وجوداً  
والتغابر بالاعتبار كما في مذهب المحققين لان الاتفاق والتخالف بين اهل الاشباح لا يتحقق  
ليس له في العلم بحضوره وحاصله في العلم بحضوره عبارة عن الصورة الحاصلة عند الذات المتحجرة  
وتلك الصورة مخالفة للذي الصورة بالما بينه مساوية لها في التحقق فتكون الصورة الحاصلة  
مثلاً للمعلوم ووجودها ظاهراً لان حضورها عند المدرك يستلزم انكشاف المعلوم عنده بناءً  
على وجود خصوصية بينهما تقتضي ان يكون حضورها مستلزماً لحضوره فلا بد ان الصورة  
اذا كانت مخالفة للمعلوم بالماهية تكون اجنبية فلا يكون حضورها مستلزماً لحضور  
المعلوم وايضاً لا بد عليه ان نسبة الصورة الى ذلك المعلوم مساوية لنسبتها اليها  
الامور المعنوية فلا يمكن ان يكون مبداء لانكشاف المعلوم والحق ما اختاره التحقيق  
لان اوله الوجود الذهني تدل على كون الموجودات الذهنية متحدات مع الموجودات بالما بينه  
وانما التباين في الوجود بناء على ان الشئ ليس له في ان الموجود في الخارج هل النوع اخر من الوجود  
ام لا فاذا كانت الموجودات الذهنية متحدات مع الموجودات الخارجية في الماهيات يلزم  
ان يكون شئ واحد وجوداً بخلاف ما اذا كانت مغايرة لها في الماهية فاما الوجودين  
يكونان اثنين لا شئ واحد فلا يكون الوجود الواحد وجوداً واحداً وبهذا الحكم على الامور  
التي لم يكن حاضرة عندنا باعتبار الوجود الا يصح حكم على الجمول المطلق فيلزم ان تكون تلك  
الامور حاضرة عندنا بوجوه اخرى لا يكون الحكم على الجمول المطلق وايضاً ان الصورة اذا  
كانت مغايرة للمعلوم في الماهية يجوز ان تكون مخالفة لها في الاحوال ايضا كما وبعضها  
فلا يظهر انكشاف المعلوم والقول بان الخصوصية الحاصلة بينهما تقتضي اشتراكهما في  
بعض الاوصاف على تقدير كونهما مستلزماً كون خصوصية بينهما متوافقة بالذات ولتقتضا  
اليد لا تلتزم ونية لا يكون الا بالاختلاف والالتفات فيلزم الدور والتس في وجوده قول  
اهل الاشباح وجوه اخرى تكشف بعض ما في ثناء تحرير مباحث ونقده فيشرع اذاع في هذا  
**فان علم اهل الاشباح** قالوا ان العلم المحصول لا يحصل الا عند وجود امور تلتزم الصورة و  
قبول النفس لها واصفاً وحاصلة بين العالم والمعلوم بواسطة حصول الصورة في العالم فنفهم  
من قال ان العلم نفس الصورة والقبول والاضافة لزمانها ومنهم من قال ان نفس القول والصورة  
والاضافة لزمانها ومنهم من قال انها نفس اللفظ والقبول والصورة لزمانها فمن قال بانه  
نفس الصورة جعل العلم من مقوله وكيف ان الصورة على هذا المذهب من الموجودات العينية لو جردا



في موضوع خارجي مع انها غير قابلة للتقسيم والنسبة لذاتها **لا يقال** اذا كانت الصورة كيفما ومن  
الموجودات لعينية تكون من قسام المعلوم لان العلم **لا نقول** ان اهل الاشباح لم يجعلوا العلم  
من الموجودات لذاتية المتماثل للموجودات لعينية بان يكون الوجود الذهني له وجودا غير  
اصيلي بل جعلوه من الموجودات لذاتية على معنى ان يكون الوجود الذهني وجودا اصيليا وعينا  
له فالماهيات الموجودة في الخارج على غير ما عاينها عن الصورة الحادثة في النفس الذاقة  
للعلم عبارة عن الصورة الحادثة فيها وتلك الصورة معلومة بالعلم بحضورها باعتبار وجود  
الاصلي في النفس وعلوم باعتبار ترتيبها كشفا في احوالها باعتبارها عليها **فان قلت** اذا كانت  
الصورة في الغيب لما يتبينات لمعلوم لم يمكن الكلية الجزئية لان الكل على غير الذاقة في احوالها  
على واحد لان افراد المعلوم ليس مما صدق عليها العلم **قلت** انما يكون يكون العلم صورة  
وكيفما هو **ج** وفي الكلية الكل والصدق بالاعتقاد المطابقة فقط على معنى ان الصورة ان كانت  
مطابقة لا موزونة بان يكون النفس متارة بها من جهة اكثر فهي كلية وان لم تكن مطابقة لا موزونة  
كثيرة بان كانت النفس متارة بها من جهة فرد واحد في جزئية والكلية على هذا القول شبه بصور  
وتسمى في الشبهة حاصل من ضرب خواص متغوشة بنفسه واحد والجزئية شبه بالصورة لمرسمة  
في الشبهة حاصل من ضرب خواص متغوشة بنفسه مختلفة فقط بان هذا لا اعتبار بالكلية لا  
يشي الى المذهب المحققين فان الماهية الحاصلة في الذهن عن الافراد الخارجية ان وجدت  
في الخارج والافراد عن تلك الماهية ان وجدت في الذهن فتبصر **علم ان الجواب** المذكورين طرف  
اهل الاشباح مبني على كون الكلية الجزئية من قسام العلم كما هو مذهب المحققين القائلين بكون  
العلم عين المعلوم ما يتبين ولهم جواب اخر وهو جعل الكلية والجزئية من قسام المعلوم لا العلم حيث  
قالوا ان الكلية ليس تلك الصورة بل اللاحقة والجزئية المتعقل بها والجزئية ليس تلك الصورة بل اللاحقة  
المتعقل بحصول الصورة في الالات وفيها ولا يمكن ذلك القول في مذهب المحققين اذ ليس متجا وراء  
تلك الماهية مع وذلك **فلا فان قلت** اذا كانت الصورة حال في النفس يكون فردا معنا بالغيرين  
المتخصصين بكون جزئية فقط **قلت** ان تلك الصورة باعتبار كونها آفة للملاحظة الغيبيات انما ذلك  
الاعتبار متعلق بكون مقسما لها على المعنى المذكور سابقا بالارزوم فساد فيها **فان قلت** اذا كانت  
الصورة محالة لما هيته للمعلوم لم يمكن تحدد شيء من الماهيات لعدم حصول كنهه اصلا لان العلم  
الحاصل للماهيات من جانب الصورة علمها من جهة حضور صورة مساوية لها ومخالفة لها ما  
**قلت** ان اهل الاشباح لم يجعلوا الصورة الحاصلة في النفس لانه للملاحظة المعلوم وانما كانت  
فان كانت للملاحظة الماهية بالجنس الفصل بكون الة لكثرة فحصل كشفا للمعلوم ما كنهه  
ليتحقق الحد وان كانت للملاحظة بالخاصة والعرض لعمامة مثلا يكون الة لوجه فحصل كشفا للمعلوم  
بالوجه فيحقق الرسم وهذا الجواب كشفا ان مبدأ انتزاع الصورة في الحد ليس لما كان ذاتا  
للطريق شاملا ويخصصه وفي الرسم ليس لما كان عرضيا للصرف او محتوفا فالنفس الى الحد والرسم  
ما كان مبدأ لتلك الصورة باعتبار الصورة هذا على مذهب اهل الاشباح واما على مذهب المحققين

المحققين فالأهنية المعقولة أي الخاصة بالنفس إنما من لها وبها وكيفية أولها والاولى حد والثانية  
 رسم وبها قرينة تلك تبين ان تحقق الحد ومنشأه لا شك على مذهب اهل الاشباح وان تحقق  
 الرسم منشأه لا شك على مذهب المحققين كما لا يخفى **فان قلت** ان العلم بالوجه يصلح علم  
 بذى الوجه حقيقة او لا على مذهب اهل الاشباح **قلت** انه علم بذى الوجه حقيقة لا بالضرورة الخاصة  
 بالنفس لا تقتضي انكشاف الوجه تقتضي ايضا انكشاف ذى الوجه لا بالضرورة بل بتجسيدا بهية مشبهة  
 فيجوز الاشتراك في التسمية ايضا على وجه يرتفع لا انكشاف ولا يمكن ذلك في مذهب المحققين  
**لاننا** فعلنا هذا المعنى بوسط الوجه بين تلك الصورة وذى الوجه بل الصورة كما كانت صورة علمية  
 للوجه فهي صورة علمية لذى الوجه ابتداء **لاننا نقول** يجوز ان لا يترتب انكشاف ذى الوجه على تلك  
 الصورة الا بوسط الوجه بان يكون الوجه مقتضيا للخصومة بين الصورة وذى الوجه و  
 واسطة للما حطته وهذا لا في القضايا التي عنوان موضوعها صاعدا على فراغ غير متناهية و  
 افراغ مقدرة الوجود او على فراغ متناهية الوجود فان طريق العلم بتلك الافراغ لا يكون الا  
 بوسط العنوان **فان قلت** يرد على هذا المذهب حلول الشيء في نفسه غير تعقل النفس فانها **قلت**  
 انما يلزم ذلك وان لم يكن علم النفس بذاتها محصورنا وانما اذا كان محصورا فلا يلزم ذلك الصورة  
 العلمية هي عينها الصورة الخارجية في العلم المحصور وانما التقدير بالا اعتبارا والعقول بان جود  
 الحال قطعي ووجود المحل عيني فلما منع في الحلول ليس شيئا بل تكلف محض **ومن قال** ان العلم عبارة  
 عن قبول النفس جعل العلم من مقوله الانفعال وكذا اقسامه من التصور والتقدير وجعل  
 الصورة من لوازم وجود الفعل ومن شروطه وجعل الاضافة من لوازم ماهية الصورة  
 ولازم التلازم لازم للملزم واللازم فيكون الفعلان احدهما ان النفس قابلية للصورة  
 لا فاعلية لها بل الفاعل الواجب للفعلان فانه يفيض عليها الصورة عند تمام اكتمال استعداد  
 فانفس فتعقل بالقبول ولا شيء في طرف النفس غير القبول فيكون العلم متقبلا بانتفاء القول  
 ووجودا بوجوده وانما انها ان الانفعال من الاعراض النسبية الغير القارة **فيما يخص** ومثلين  
 ان العلم لما حصل بالنفس غير قار بل النفس علمية ما دام متفعلا لا بالقضية لا وانما وكلها من محلي  
 نظرنا الوجه الاول فلورود المناقضة عليه ولا والتقدير ثانيا اما المناقضة فان يقال لا يلزم من  
 كون النفس متفعلا بالقبول كون العلم عين القبول لجواز ان يكون العلم عبارة عن الصورة ويكون القبول  
 من شروط وجودها ولا فاعلية انتفاء العلم بانتفاء القبول وجوده واما النقض فيان يقال  
 وكيف جاز في الصورة مع تخلف مدعاك عنها وهو طوعا واما الوجه الثاني اما مناقضة فيان يقال  
 لا شك ان العلم غير قار الذات بل هو حاصل في ان القاضية وبعده وانما المنطق العلم بالعلم لا نفسه و  
 لو سلم فلا يستلزم ذلك ان عبارة عن القبول لجواز ان يكون العلم كيفا ومشروطا به  
 غير قار فاما نقض فلا يستلزم عدم وجود العلم عند زوال الانفعال وكونه متبذلا الى الجبر وفلسا  
**فان قلت** ان العلم اذا كان عبارة عن الانفعال كيف يصح تفسيره في التصور والتقدير **قلت**  
 ان قبول الصورة على تقدير كون التقييد دخلا والعقد خارجا يكون مقسما لهما على معنى ان قبول الصورة



أما مع الإذعان أولا والأول متعدين والثاني متصور فان قلت كيف تصور الإذعان وعدمه على هذا التقدير قلت ان قبول التصورة ان كان قبولها على وجه لا يمكن للنفس قبول انقبض الصورة او على وجه يكون قبولها كذلك الصورة مع وجوهية قبول انقبضها فهو متعدين والاول يقيني والثاني يقيني وان كان قبولها على وجه والنسأوى بين قبولها ونقبضها او على وجه المرجوحية الى على وجه رجحان فقول انقبضها اول ما يمكن علمه وانما سوى والمرجوحية فهو متصور الاول شك والثاني وهم والثالث متفق على رفض فكلهم ان الصورة واسطة في ثبوت المتصور والتقدير للقبول جعل المتصور والتقدير من اعراض القبول وانما اجعلنا من انواعه فلا واسطة أصلا بل هي من شروط وجودها فان قلت فعلى هذا المذهب يصح الحكمية والجزئية في العلم قلت ان الحكمية والجزئية من اعراض العلم بواسطة الصورة بشرط ان يكون واسطة في تعرضها في الثبوت ولا يحتج في الابدان والمذكور ما يرد على تقدير كون الحكمية والجزئية من اقسام العلم وانما اجعلنا من اقسام العلم فلو اردنا ان لا واسطة فان قلت كيف يصح تقسيم العلم الى المحسوس والمحضوري قلت الانقسام ليس بهما بواسطة الصورة ايضا واسطة في تعرضه وكذلك تحمل المحسوس والمحضوري على معنى آخر بان نقول ان المحسوس عبارة عن قبول الصورة المنعزعة والمحضوري عن قبول الصورة الخارجية قبول اعتباريا فاذع عن هذا فاعلم ان المطابقة والمطابقة على هذا المذهب ليسا باعتمادا رتبة وان العلم بالوجه والعلم بالشئ من الوجه والعلم بالكل ليسا باعتمادا رتبة ايضا فالاحكام التجارية على منصف من جعل العلم عبارة عن الصورة جارية على هذا المذهب بل اتفاقا وثقتهم وانما الموقوف فمن قال ان العلم اضافية بين العالم والمعلوم جعل العلم من مقولة الاضافة وكذا اقسامه من المتصور والتقدير وجعل القبول والتصورة من لوازم وجوده واعلم ان الاضافة بمعنى النسبة اعز من مقولة الاضافة فان النسبة هي اصلية بين الشئيين اما مقابلة نسبة اخرى حاصل بين الشئيين المذكورين او لا والاول من مقولة الاضافة دون الثانية وبما شان الالبوة نسبة اعراضية للاب بالنسبة الى البتوة اعراضية للاب فكل من الالبوة والبتوة نسبة مقابلة لماخرى فالبوة طرف والبتوة طرف وكل من الطرفين حاصل بين الاب والابن فكرر النسبة بين الاب والابن على مقتضى انعكاس العلم في الصورة المذكورة عبارة عن العالمية المقابلة للمعقونية فكل من العالمية والمعقونية طرف للنسبة الواقعة بينهما وكل طرف نسبة بين العالم والمعلوم فكرر النسبة الواقعة بين العالم والمعلوم على انعكاس الوقول ان النسبة التي من مقولة الاضافة موجودة في الخارج دون المخط والستروفي كونها موجودة في الخارج كونها ملحقة على وجه نظرية وقائمة باحد المتنبين فيتحقق ما ذاع عن هذا فاعلم ان الحكمية والجزئية وللحصول المحضوري والمطابقة والمطابقة على هذا المذهب ليست ابواسطة الصورة واسطة في تعرضها في الثبوت وكذا العلم بالوجه والعلم بالشئ من الوجه والعلم بالكل ليسا ابواسطة الصورة وجعله واسطة في الثبوت وان صدر عن بعض الفضلاء كشكافه لا يليق بالنسبة وانما انفسا على المتصور والتقدير فيحمل ان يكون بواسطة الصورة ويحمل ان لا يكون بواسطة والثاني با رجحان كما يحتج على من لا يوافقه بضاغة ونحن من بين هذه المذاهب كونه عبارة عن الصورة لعدم

لعدم الاحتياج إلى التعلقات وظهور المطابقة والتماطيع في الحصول للحضور والبقور  
 التصديق **فإن قلت** فالق بين العلم أضاف بين العلم والمعلوم على أي المتكلمين وكون أضاف  
 بينهما على أي الحكماء **قلت** إن ذلك أضاف عند الحكماء لا يحصل إلا بحلول الصورة في النفس وما  
 عند المتكلمين فلا احتياج لحلول الصورة بل يكون إخراجها باعتبار وجود ذلك لأضاف  
 عندنا فتردد في ذهنك فظهر لك أن انقسام العلم إلى البدني والنظري يمكن على جمع إلى  
 أن يقال إن الصورة والأضافة والقبول ما حاصله بالنظر وكسبها بالنظر والكسب الذي  
 بدني والثاني نظري هذا على مذهب أهل الاشباح وأما على مذهب المحققين فإن يقال إن  
 كون الماهية في العقل ما إن يكون محتاجا إلى النظر الأول والثاني بدني والأول نظري وهما  
 اجبات غيبية كونهما على عدم مساعده الرسالة عليهما **ثم علم** أنه لا بأس بتلقي جواب  
 العلم إباري في المحل وإن كانت الرسالة مستقلة لبيان تلك مفصل فيقول الحكماء  
 فهو إلى أن تتضح عالم لذاته يعني العلم ليس صفه لذاته عليه بل علم عن ذاته على معنى  
 أن ما يرتب على العلم على تقدير كونه صفه يرتب على ذاته تعالى على تقدير كونه العلم عندنا  
 وقال أكثرهم أن تعالى بذاته وبسلسله الممكنات حضوره بالارتسام صور في ذاته تعالى  
 إنما كون العلم بذاته حضورا فقلنا تعالى حاضر عند ذاته تعالى في العالم والمعقول والعقل  
 أي العلم والتأخر بالاعتبار إنما كون العلم بسلسله الممكنات حضورا فقلنا ذاته تعالى علمه  
 تامه لوجود كل من الممكنات على خصوصيات واعتبارات لا توجد كثره تحقيق في ذاته تعالى  
 وكون بعض مقدما وبعض متأخر ليس من نقصان العلم بل هو تحقيق العايق في جانب التقابل  
 واقضاء استعداده فأثبت أن ذاته تعالى تامه باعتبار خصوصيات الواقعة بذاته تعالى وبين تلك  
 المعلومات وقد ثبت أن عالم بذاته تعالى مع تلك الخصوصيات علما حضورا ثابتا تعالى  
 عالم لجميع سلواته حين تعالى بذاته تعالى أن العلم بالعلمة على الكمال يوجب العلم بالمعقول  
 إنما قيل العلم بالعلمة على الكمال لأن العلم بالماهية العلم لا يستلزم العلم بالمعقول وكذا العلم  
 بوجهه تعالى لا يستلزم العلم بغير العلم بهما من جهة كونهما على الاستلزام العلم بكنز تعالى  
 كونه عالما بذاته بجميع الجهات التي يرتب عليها المعلومات الزم أن يقدر على العلم باسمه  
 والكمال فخرج إلى ما كنا فيه نقول أن المعلومات كلها حاضرة عندنا مع الزمته وجودها  
 ذلك الحضور الزماني وابدئي لا يغير أصلا وليس في علمه أن يكون عدم جريان الزمان عليه  
 لحضوره لأن عند جميع أجزاءه فليس شيء من الاشياء غائبا عنه تعالى فكون تعالى حضورا  
**فإن قلت** هذا الكلام يتم على تقدير زلية الزمان وقدره ولا يتم على تقدير بقاء **فإن** الحكماء  
 قالون بعدم الزمان مع أن يتم على تقدير بقاء الزمان أيضا لأن العلم يتحقق ويتوقف عليه  
 الوجود وأوقد كانت زلية الزمان متعلقة في الزمان بالموجودات الذي زاني على ذاته مثلا  
 أراد في الزمان وجوده وتزيد في يوم كذا وساعة كذا ولم يلزم منه كون المتعلقة زلية فعلم  
 منه أنه تعالى علم في الزمان وجودا متعلقا بالزمان وأما قلنا أنه يلزم من العلم بالعلمة ما يقضي

[illegible]



وجود المعلول في وقت لزمن ان لا يوجد المعلول لافي ذلك الوقت فلو وجد قبله وبعده لم  
يختلف فظهر انه لا يلزم من كون العلم اذيا كون المعلوم اذيا **وقال** ان يقول لو سلمنا ذ  
ذلك في الازالة لكن لا ثم ذلك في العلم لان العلم لا يكون علما عدم المعلوم ومن يبين ان  
عدمات لحواض الزمنية فيلزم العلم تلك عدمات الازمنية حتى يكون العلم اذيا ولا يكون في العلم  
شك الحوادث ويكمل ان محاسب بان العلم بوجوده في يوم كذا علم بعدم ذلك الوجود قبله وبعد  
وانما الغابر بالاعتبار فاذا كان لا يعلم تلك لعدمات كافي في ازالة العلم كان العلم باحوادث  
الموجودة كثر في وقت كافي ايضا وتحقيق ان العلم فعلى الانفعالي والعلم الفعلي سبب تحقيق المعلوم  
وبسبب ذلك وتابع للمعلوم في الفعني ومن يبين ان العن المنفي في المستخصات الخارجية لا يوجد  
الا لعدم وجود المعلوم فكان تعين العلم بعين المعلوم متحققا في ان تحقيق المعلوم وتعيينه فالتع  
قبل وجودها الخارج حاصل بالوجود والعلم بوجوده في علمه لا يتقدم ولا يتأخر لان التعر  
والشك متفرع على تعين المنفي على الوجود الخارج وهو مشتق هنا فيكون المعلوم ان في علمه  
غير متناهية بحسب اعتبار التعينات حاصل في علمه لا بالاجمال لا باعتبار العلم لان العلم  
سبب تحقيق المعلوم كان ذلك الاحمال بسبب التفصيل في الوجودات الخارجية المزمومة  
للتعينات فظهر ان علمه بسيط اجمالي بسبب التفصيل في احوال رافعي المرفعين ولا يخفى ان  
هذا التحقيق غير محقق بالمكانات فقط بل جاري في المنوعات ايضا وغير محقق بالجزئيات مجردة  
والكليات باجاري في الجزئيات لما دية لعدم لزوم التفصيل واصلا فعلم ان علمه عالم بجميع  
الاشياء ممكنة او متعينة كلية او جزئية مادية او مجردة بالعلم المحضوري على الوجه المفترقان  
سنت تحقيق المقام **فارجع** الى رسالتنا المعولة في حق علمه انما تستفاد **فان قلت** اذا كان  
العلم عين ذاته كيف يمكن ان يكون علميا بالمكانات مثلا حضورنا لان العلم المحضوري لا بد  
ان يكون عين المعلوم فيه ما منافية **قلت** لا منافية الا بحسب التفرد ذاته تعينا يستفاد **قلت** اذا  
تفرد معلولنا يعني ذاته تنكشف المعلول التي استلزم وجودها كوجود معلولاتها  
الاشياء لا تنكشف معلولاتها ومن لم يفهم هذا المعنى جرب ان علمه بتسلسل المكانات حصول  
لا حضوري واسند الى الشيخ الرئيس في العلم وانت تعلم ان هذا العلم خطأ فاحسن لا يصدر  
عن عاقل فضلا عن الرئيس كيف في الشيخ خرج في الشفا ويكون علمه حضورا لذاته وجميع  
المكانات وبغاية الاشارات في النظر والظ وان كان موضوعا لمكون العلم بها حصولا لكن في  
التعني لا بد على المحضوري فظهر ان الصفات المتعولة كما كانت حاضرة عند القول بكون المعلول  
الفاعل حاضرة عند انفي علمه **لا يقال** قد صرح الحكماء ان علمه بتسلسل المكانات غير ذاته  
تفرد عنهم حكما بان العلم عين ذاته تعالى لانها كان عين ذاته تعالى بسبب الانكشاف والمحصو  
وما كان غير ذاته تعالى الانكشاف والمحصو راى انكشاف المكانات وحضورها فلما مائة فحصل  
كلها من ان ذاته محد حضور ذاته والمحصو معلولاته **فان قلت** كيف يمكن ان يكون علمه غير ذاته  
تفرد عن الذات قائم بنفسه دون العلم **قلت** علمنا مخالف لعلمنا اننا ما غيبه يجوز ان يكون علمه تعالى

تَعْلَمُ مَا عَالَمُ نَفْسِهِ وَعَيْنُ دَانِهِ تَعْلَمُ وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي عِلْمِنَا **فَانْهَ** هَذَا كُلَّ مَن يَكُنْ بِالتَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ  
فِي عِلْمِهِ نَعْلَمُ **فَالْإِقْتِصَادُ** وَاقِعٌ فِي عِلْمِنَا وَهَذَا التَّصَوُّرُ يُغْدِقُ لِمَعْنَاهُ فِي حَقِّ إِبْرَاهِيمَ تَعَالَى  
كُونَ مُتَعَلِّقٌ بِعِلْمِهِ فَرَأَى وَبَسِطُوا وَاصْبَحَ التَّصَوُّرُ أَنَّ كَانَتْ عِبَادَةٌ عَنْ الْعِلْمِ بِأَنْشَاءِ مَعَ الْجَهْلِ بِأَنْ  
بِالْحُكْمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرِهِ فَخُذْ بِتَصَوُّرِ فَحَقِّدْ تَعْلَمُ أَنَّ كَانَتْ عِبَادَةٌ عَنْ الْعِلْمِ بِأَنْشَاءِ مُطْلَقًا فَهُوَ  
مَعْنَى فِي حَقِّ تَعْلَمُ وَاصْبَحَ رِوَايَاتُنَا فِيهِ لَمْ يُعْرَفْ بِإِعْتِبَارِهِ فِي عِلْمِنَا وَهَذَا عِبَارَةٌ بِالْكَلِمَةِ وَالْحُكْمِ  
فِي عِلْمِنَا فَانْهَ إِذَا مَرَّ بِكَ لَكِنْ تَحْقُوقُ الْحُكْمِ فِي عِلْمِنَا مُتَعَلِّقٌ بِوَجْهِ وَجْهِ كَيْفِيٍّ مُتَّخِذٌ نَوْعُهُ فِي خُصِّهِ  
وَأَمَّا النِّظَرِيَّةُ وَالتَّجَرُّبِيَّةُ فَيُغْمِزُ لَمْ تَعْلَمُ أَنَّ كَانَتْ الْحُصُولُ وَالْخُرُوجُ مَعْنَى فِي فَرْقِهِمَا  
وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الِإِدْمَةِ مُعَاوَلَةً لِلنِّظَرِيَّةِ تَعْلَمُ بِالْعَدَمِ وَالتَّكَلُّفِ فَلَا يَأْسُ فِي كَوْنِ عِلْمِنَا بِهَيْئَتِهِ  
وَيَفْتِشُ الْبَالِغُ هَذَا الْمُخْتَلَفَ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْعِلْمَ غَيْرَ عِلْمِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ وَلا عِلْمَ النِّظَرِيَّةِ وَلا  
الِإِدْمَةِ فِيهِ لَمْ يُنْقَسَمْ عِلْمُنَا إِلَى تِلْكَ الْأَسْوَالِ **لَا تَقُولُ** لِمَ لَمْ يُنْقَسَمْ مِنَ انْقِسَامِ الْعِلْمِ انْقِسَامًا  
جَمِيعُ الْأَنْوَاعِ الدَّاخِلَةِ فِيهِ فَكُلِّمْنَا هَذَا إِذَا مَرَّ فَهَذَا مِنْ الرِّسَالَةِ بِعَوْنِهِ وَنَحْمَدُهُ عَلَى التَّامِّ **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]